كما تنعكسان بالمخالف بخلاف عامتيهما فانها لا تنعكس الا بالمخالف فقط واغا صح عدم انعكاس الخاصتين بالموافق بخلاف العامتين لان البرهان هنا يتم بلا اعتراض عليه ولحق منع العكس الموافق في الموجبات وقصره على المخالف لان عكسها بطلقا اعترض عليه بما هو مذكور في المطولات وما مر في الموجبات واما السوالب فقد اختلف فيها بمثل ما اختلف في الموجبات في العكس المستوي لكن اقرب قول هنا انه لا ينعكس الا السالب المركب من الفعلي وهو الخاصتان والوقتيتان والوجوديتان فتنعكس الخاصة مشروطة كانت او عرفية الى حقيقة لادايمة نحو لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا لادايما ينعكس بالموافق الى ليس بعض غير ساكن الاصابع غير كاتب حين هو غير ساكن الاصابع لادايما وبالمخالف الى بعض غير ساكن الاصابع كاتب حين هو غير ساكن الاصابع لادايما وتعكس الوقتيتان والوجوديتان الى مطلقة عامة فاذا قلت لا شيء من الانسان بنايم لادايما انعكس بالموافق الى ليس بعض غير الانسان غير نايم بالاطلاق وبالمخالف الى بعض غير الانسان نايم بالاطلاق والبيان في انعكاس القضايا بعكس النقيض هو البيان المذكور في انعكاسها في العكس المستوي من غير فرق وكذا النقيض الوارد على انعكاس القضايا هاهنا هو النقيض الوارد على انعكاسها ثمت فكل قضية تنعكس في العكس المستوي بدليل تنعكس في عكس النقيض بعين ذلك الدليل وكل قضية لم تنعكس ثمت بسبب نقيض لم تنعكس هنا ايضا بسبب ذلك النقيض هذا وقد نظمت ما مر من النقايض والعكوس على المذهب المختار فقلت

ان رمت نقيضا لذي جهة فهاك لما … نظمته بيتا يحاكي الشمس في الحمل

فعام الامكان خذ نقيضا المطلقة … اعني ضرورية فاحفظ لذا تنل

مشروطة عامة نقيض لممكنة … حينية عامة وقتية فقل

وقتية ذات امكان تناقضها … منتشرة عامة لمن وصل

ذات الدوام وقل نقيض لمطلقة … اي دايم عامة الاطلاق فامتثل

عرفية عامة نقيض لمطلقة … حينية وبسيط تم يا املي

مركب نقضه منع لخلو وزد … قيد الجزئية واحذر من الملل

كما هو الحق فاحفظ ما سلكت وخذ … عكس القضايا وسر في اوضح السبل

عرفية عامة ذات الدوام صفا … عطلق عامة مشروطة تصل

مشروطة خاصة عرفية لهما … ذات الضرورة والاطلاق تعكس كل الى مطلق بالخبر متصل

ذات العموم باطلاق وذا ثبتا … حينية قيدت بالادوام حلي

وكل حكم جرى في مستوي فاذن … وذات الامكان لا بالقيد بعكسها

على الذي اخترتها نظما بلا علل … امكان عام وعكس الذي نقل

يجري بعكس نقيض خذ بلا جدل … دوام عامة في السلب قد عكست

كالنفس والعرف سوا والخاصتين صل … لموجبات كذا بالعكس فابتهل

لكن مالذوات السلب بعط هنا … وناظم ذا الدمنهوري مغفرة

يرجو وعفوا كريم جل عن مثل

التنبيه الثالث في بيان النسب بين كل قضية من هذه القضايا الثلاث مع ما بعدها اما المطلقة العامة فهي اعم من الوجوديتين وهو ظاهر واما الوجودية اللادايمة فاخص من الوجودية اللاضرورية لانه متى كان الحكم غير دايم كان غير ضروري ولا عكس

تتمة في بيان نسب قضايا كل قسم مع قضايا ما بعده من الاقسام اما الضرورية المطلقة فاخص من الممكنة العامة لاجتماعهما في نحو كل انسان حيوان وانفراد الممكنة في نحو زيد كاتب بالامكان العام ومباينة للخاصة لانها سلب الضرورة عن الطرفين واخص من الدايمة المطلقة لان كل ضروري بحسب الذات دايم بحسبه من غير عكس فيجتمعان في نحو كل انسان حيوان وتنفرد الدايمة بنحو هذا الغراب اسود دايما اذ السواد دايم له من غير ضرورة واخص من العرفية العامة لاجتماعهما في نحو كل انسان حيوان وانفراد الثانية بنحو كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا ومباينة للعرفية الخاصة لما مر فيها مع المشروطة الخاصة واخص من المطلقة العامة لاجتماعهما في الانسان حيوان وانفراد الثانية في الانسان قايم ومباينة للوجوديتين لاقتضائهما عدمها واقتضائها الضرورة واما المشروطة العامة فاخص من الممكنة العامة لما هو ظاهر واعم من وجه من الخاصة لاجتماعهما في نحو كل كاتب متحرك الاصابع وانفراد المشروطة العامة في مادة الضرورية المطلقة نحو كل انسان حيوان وانفراد الممكنة الخاصة في نحو كل انسان قايم ومع الدايمة المطلقة لاجتماعهما في مادة الضرورية المطلقة نحو كل انسان حيوان وانفراد المشروطة في حكم يدوم بحسب الوصف المفارق نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا وانفراد الدايمة في حكم يدوم في غير ضرورة نحو هذا الغراب اسود دايما واخص من العرفية العامة لزيادة قيد الضرورة فيها لان كل ضروري بحسب الوصف دايم بحسبه من غير عكس فيجتمعان في نحو كل انسان حيوان وتنفرد العرفية بنحو الغراب اسود مادام غرابا واخص من وجه من العرفية الخاصة لاجتماعهما في نحو كل كاتب متحرك الاصابع وانفراد المشروطة العامة في نحو كل انسان حيوان وانفراد العرفية الخاصة فيما دام بحسب الوصف وليس دايما بحسب الذات ولا ضروريا بحسب الوصف ولا الذات كما قال الامام ابن مرزوق وهذا لم يظفر له بمثال لكنه معقول واخص من المطلقة العامة لما هو واضح واعم من وجه من الوجوديتين لصدق الجميع في مادة المشروطة الخاصة نحو كل كاتب متحرك الاصابع وانفراد المشروطة العامة في مادة الضرورية المطلقة نحو كل انسان حيوان وانفراد الوجوديتين فيما ليس بدايم بحسب الوصف نحو لا انسان قايم واما المشروطة الخاصة فاخص من الممكنة العامة لما هو ظاهر ومن الخاصة لاجتماعهما في نحو كل كاتب متحرك الاصابع وانفراد الثانية في نحو كل انسان قايم بالامكان الخاص ومباينة للدايمة لما فيها من نفي الدوام واخص من العرفية العامة لما مر في المشروطة العامة معها ومن العرفية الخاصة لانها زادت عليها بالضرورة فيجتمعان في نحو الكاتب متحرك الاصابع وتنفرد الثانية في حكم يدوم بحسب الوصف غير ضروري بحسب الوصف ولا الذات ولا دايم بحسب الذات ومر انه لم يظفر له بمثال ومن المطلقة العامة لما هو واضح ومن الوجوديتين لانها متى صدقت الضرورة بحسب الوصف لادايما صدقت فعلية النسب لادايما ولا بالضرورة من غير عكس فيجتمع الجميع في نحو كل كاتب متحرك الاصابع وتنفرد الوجوديتان في نحو كل انسان قايم **واما** الوقتية الخاصة فاخص من الممكنة العامة وهو ظاهر ومن الخاصة لاجتماعهما في القمر منخسف وانفراد الثانية في الانسان نايم بالامكان الخاص ومباينة للدايمة المطلقة لما مر في المشروطة العامة مع الوقتية المطلقة واعم من وجه من الوقتيتين واخص من المطلقة العامة كما هو واضح واخص من الوجوديتين لانه متى صدقت الضرورة بحسب الوقت لادايما صدقت فعلية النسبة لادايما

لادايما اولا بالضرورة من غير عكس اذ الضرورة المعتبر نفيها في الوجودية هي الذاتية واما الوصفية فهي وان كان يمكن التقييد بنفيها في الوجودية لم يتعرضوا لها فتجتمع الثلاثة في نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس وتنفرد الوجوديتان في نحو كل انسان كاتب واما الوقتية العامة فاخص من الممكنة العامة وهو ظاهر واعم من وجه من الخاصة لاجتماعهما في القمر منخسف وانفراد الوقتية المطلقة في نحو كل انسان حيوان بالضرورة وقت كونه انسانا وانفراد الثانية بنحو كل انسان قايم بالامكان الخاص ومن الدايمة المطلقة لاجتماعهما في نحو كل انسان حيوان وانفراد الوقتية العامة في نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة بينه وبين الشمس لادايما وانفراد الدايمة في نحو هذا الغراب اسود دايما ومن العرفيتين لما مر في المشروطتين مع الوقتيتين واخص من المطلقة العامة لما هو واضح واعم من وجه من الوجوديتين لاجتماع الجميع في القمر منخسف وانفراد الوقتية المطلقة في نحو كل انسان حيوان بالضرورة وقت كونه انسانا وانفراد الوجوديتين في نحو كل انسان قايم واما المنتشرة الخاصة فاخص من الممكنة العامة وهو ظاهر ومن الخاصة لما مر في الوقتية الخاصة معها ومباينة للدايمة المطلقة لما هو ظاهر واعم من وجه من العرفيتين لما مر في المشروطة مع الوقتية واخص من المطلقة العامة وهو واضح ومن الوجوديتين على ما مر في الوقتية الخاصة معهما فتجتمع الثلاثة في نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقتا ما لادايما وتنفرد الوجوديتان في نحو كل انسان كاتب واما المنتشرة العامة فاخص من الممكنة العامة وهو ظاهر واعم من وجه من الخاصة لاجتماعهما في نحو القمر منخسف وانفراد الاولى بنحو الانسان حيوان بالضرورة وقتا ما والثانية بنحو الغراب اسود بالامكان الخاص ومن الدايمة المطلقة لاجتماعهما في كل انسان حيوان وانفراد الاولى في نحو القمر منخسف بالضرورة وقتا ما وانفراد الدايمة بنحو هذا الغراب اسود دايما ومن العرفيتين لما مر في المشروطة العامة مع الوقتية المطلقة واخص مطلقا من المطلقة العامة وهو ظاهر واعم من وجه من الوجوديتين لاجتماعهما في نحو القمر منخسف وانفراد الاولى بنحو الانسان حيوان بالضرورة وقتا ما وانفراد الوجوديتين في نحو الانسان نايم بالفعل لادايما ولا بالضرورة واما الممكنة العامة فهي اعم الموجهات كما علم مما مر واما الممكنة الخاصة فهي اعم من وجه من الدايمة المطلقة لاجتماعهما في حكم يدوم من غير ضرورة كسواد الغراب وانفراد الدايمة بالضرورية المطلقة وانفراد الممكنة الخاصة فيما ليس بدايم كالانسان نايم بالامكان الخاص ومن العرفية العامة لما مر في المشروطة العامة معها فيجتمعان في نحو الغراب اسود وتنفرد العرفية العامة بنحو الانسان حيوان وتنفرد الممكنة الخاصة بنحو الانسان نايم واعم مطلقا من العرفية الخاصة وهو ظاهر واعم من وجه من المطلقة العامة لاجتماعهما في نحو الانسان نايم وانفراد المطلقة بالضرورة والممكنة الخاصة بنحو كل فلك ساكن بالامكان الخاص واعم مطلقا من الوجوديتين لانه متى وقعت النسبة بالفعل غير دايمة او غير ضرورية كانت جايزة وليس كلما كانت جايزة وقعت كما في كل فلك ساكن بالامكان الخاص بل الممكنة الخاصة اعم من المركبات واما الدايمة المطلقة فهي اخص من المطلقة العامة وهو ظاهر ومباين للوجودية اللادايمة وهو واضح ايضا واعم من وجه من الوجودية اللاضرورية كما ذكر فيها اي الدايمة مع الممكنة الخاصة الا انه هنا يعتبر فعلية النسبة واما العرفية العامة فاخص من المطلقة العامة وهو ظاهر واعم من وجه من الوجوديتين لما مر في المشروطة العامة منهما واما العرفية الخاصة فاخص من المطلقات وهو ظاهر واعلم ان النظر بين هذه الموجهات هكذا مشروط باتحادها بالكيف والكم واما اذا اختلفت في ذلك فلا ياتي فيها هذا التفصيل هذا وقد وضعت لهذه النسب دايرة لتسهل مراجعتها بسرعة فذكرت جميع القضايا اولا في الحلقة الاولى مبتدئا بالضرورية المطلقة واخذت نسبة القضية الاولى مع ما بعدها الى الاخر في حلقة ثانية ونسبة القضية الثانية مع ما بعدها الى الاخر في حلقة ثالثة وهكذا القياس في الباقي وقد وضعت تحت الثانية من القضيتين صاحبتي النسبة اشارة تعينها فوضعت لما بينهما العموم والخصوص المطلق تحت ما هي اعم عينا مهملة وتحت ما هي اخص خاء معجمة ولما بينهما العموم والخصوص الوجهي هاء ولما بينهما التباين مثناة فوقية وصورتها هكذا في الصفحة الاتية

Copyright © King … University